وضعية الفتاة العاملة بمعامل الزرابي بطنجة

أحمد لمرابط

تطويرا للتقليد الثقافي الـذي دعونـا اليـه في اعدادنا السابقة ننشر اليوم القسم الاكبر من دراسة عن « وضعيـة الفتاة العاملة بمعامل الزرابي بطنجة » تقـدم بهـا الطالب احمد المرابط لنيل الاجازة في علم الاجتماع بشعبة الفلسفـة ـ كلية الآداب بالرباط ، تحت اشراف الدكتور محمد جسوس. ميدانية هذه الدراسة تكتسي اهمية خاصة ، لانهـا تقـوم بتعرية واقع الاستغلال ، معتمدة على استقراء مجـال مـن مجالات واقعنا .

1 ـ مـــدخـــل

نشأة وتطور معامل الزرابي بمدينة طنجة .

يرجع أصل الزربية الى القديم حيث كانت قبائـل الفـرس ومصـر القديمة ما بين سنة 1500 و 1000 قبل الميلاد تصنع ما يسمى « بالكليم » أو الزربية المنسوجة لتحل محل جلود الحيوانات . وفي المغرب أيضا ترجع هذه الصناعة الى العصور القديمة. ومع ذلك لا يعرف تاريخها وبداية صنعها. وهذا يدل على قدمها وأصالتها في بلادنا ، ولذلك أصبحت الزربية المغربية تمثل رمزا من الرموز الحضارية التي هي من صميم حياة الانسان المغربي ، وما زالت هذه الزربية عنوانا للاصالة في أغلب البيوت المغربية ولا أدل على ذلك من أننا نجد في كل بيت مغربي غرفة مؤثثة تاثيثا عربيا ومن بين الاثاث تكون دائما الزربية . وتنجز الزربية المغربية اليوم على صنفين ، المنسوجة منها وتعرف « بالحنبل » ومعظم انتاجه قروي ، والمعقودة وتصنع في البوادي والحضر على السواء وهناك نوع آخر وهو المنسوجة والمعقودة في آن واحد ، وقد اشتهر هذا النوع في مدينة سلا (1) . وتختلف الزربية المنسوجة عن الزربية المعقودة بشكلها الخالي من الوبرة (2) . ومن المعلوم أن صنع الزربية بطريقة ميكانيكية ممنوع منعا كليا وتعاقب مخالفته بصرامة. وذلك من أجل الحفاظ على الأصالة

التي تتمتع بها الزربية المغربية وشهرتها في جل اقطار العالم . ونجد ايضا أن الزربية المغربية ، صنفان :

(1) الحضري ويتمثل في الزربية الرباطية على الخصوص .
(2) القروي الذي ينطلق من الحوز الى المغرب الشرقي ، عابرا مناطق الاطلس الكبير والصغير (3) .

وهذان الصنفان يتفرعان بدورهما الى انواع شتى تختلف باختلاف النواحي وطبيعتها ، حيث ان كل ناحية تحتفظ بطابعها الخاص الذي توارثه الآباء عن الاجداد ، بالاضافة الى الاختلاف حسب المناطق هناك اختلاف من حيث الجودة وذلك بناء على عدد العقد التي توجد في كل متر مربع من الزربية . وبالتالي نرى هذه الانواع ومدى جودتها :

1 ـ الزربية الحضرية وتعرف بالزربية الرباطية :
ـ الجودة العادية يوجد فيها 50.000 عقدة في المتر المربع على الاقل (4)
ـ الجودة المتوسطة يوجد فيها 70.000 عقدة في المتر المربع على الاقل
ـ الجودة الممتازة يوجد فيها 90.000 عقدة في المتر المربع على الاقل
ـ الجودة الرفيعة يوجد فيها 100.000 عقدة في المتر المربع على الاقل

أما زرابي الرباط حسب ما يقول البعض ، فهي مستوحاة من زرابي الشرق وخاصة زرابي آسيا الصغرى ، كما أنها شديدة الشبه بزرابي «سطيف» بالجزائر ، والقيروان بتونس (5) ، بيد أنها تحتفظ بطابعها الذي تتميز به عن سواها من زرابي المغرب العربي ، وهناك أسطورة تقول بأن « لقلاقا » قد أفلت منه جزء من زربية شرقية كان يعملها على عشه ، وسقط هذا الجزء باحد منازل الرباط فالتقطته بعض النساء ونسجن على منواله (6) . والزربية في الاصل ليست من الرباط ، وانما كانت تنتسب الى سلا ، والذي كان ينتج في الرباط هو « الطاجين » وعندما انتقلت صناعة الفخار الى سلا أخذت الرباط تصنع الزربية ، الا انه الى يومنا هذا ، ما زالت كمية هائلة من الزربية الرباطية تنتج في سلا ، ولكنها اشتهرت باسم الرباطية في أنحاء العالم .

2 ـ النوع الثاني وهي الزربية القديمة والتي اشتهرت في مدينة الشاون
ـ الجودة العادية يوجد فيها 40.000 عقدة في المتر المربع على الاقل
ـ الجودة المتوسطة يوجد فيها 60.000 عقدة في المتر المربع على الاقل
ـ الجودة الممتازة يوجد فيها 80.000 عقدة في المتر المربع على الاقل

3 ـ الزربية البربرية ذات الجودة العادية وتعرف بزربية الاطلس المتوسط ، وهي تتضمن من 14 الى 20 عقدة في الديسمتر عرضا ، و 7 الى 20 عقدة في الديسمتر طولا .

4 ـ زربية مرموشة وزمور ، تتضمن من 16 الى 20 عقدة في الديسمتر

عرضا ، ومن 13 الى 20 عقدة في الديسمتر طولا .

5 ـ الحوز وتعرف بزربية شيشاوة وتتضمن من 12 الى 15 عقدة في الدسيمتر عرضا ، ومن 12 الى 19 عقدة في الديسمتر طولا (7) .

هذه بعض انواع الزرابي المغربية وذلك حسب المناطق التي تصنع فيها وكذلك الجودة التي تتمتع بها ، أما من حيث الالوان فنجد ان لكل منطقة الوانها الخاصة تعرف بها وهكذا نجد :

1 ـ زربية بني مكيلد بالوانها الابيض الناصع والاخضر المتناسق مع الاسود .

2 ـ زرابي وراين وبني حي بالوانها العسلي والازرق والاخضر .

3 ـ زربية شيشاوة بالوانها العسلي والاحمر والياجوري .

4 ـ زربية كلاوة المميزة باللون الاسود والليموني والاصفر والاخضر والابيض .

5 ـ زربية ورزازات بالوانها الاحمر والليموني والابيض والازرق (8) .

واذا كان الصناع في المدن الكبيرة ينسجون الزرابي قصد التجارة ، فان صناع القرى كأولاد بوسبع وآيت ولوزيكت أهل الاطلس الكبير وزمور وزايان وبني أمصير وبني مكيلد وآيت يوسي وبنى وراين من الاطلس المتوسط ، كل هؤلاء يصنعون الزربية أولا وقبل كل شيء للاستعمال الشخصي وكل عائلة تصنع ما تحتاج اليه من الزرابي ، وقليلا ما تباع أجودها ، بل تهدى في مناسبات كالزفاف والافراح ، وفي هذه القبائل تنقل الزخرفة من أب لابن ومن أم لابنتها (9) .

ومن الملاحظ ان الزربية المغربية تتعرض حاليا لمنافسة حادة من طرف دول أخرى منتجة للزرابي وخاصة الجزائر وتونس وسوريا وتركيا (10) . ولكن رغم هذه المنافسة ، ما زالت الزربية تحظى بمكانتها المرموقة في جميع الاسواق العالمية وذلك للدقة التي تتميز بها بالاضافة الى المجهودات التي تقوم بها الوزارة ، من دعاية ومعارض وتسهيلات .

لقد بدا الاهتمام بالصناعة التقليدية ومنها صناعة الزرابي منذ بداية الاستقلال هذا الاهتمام الذي أدى الى ارتفاع الانتاج الذي أخذ يرتفع سنة بعد سنة والجدول الآتي يبين لنا ذلك (11) .

السنوات	عدد الزرابي	المساحة . متر مربع
1956	22.388	72.199
1957	32.022	99.547
1958	38.440	104469
1970	122.152	471.302،81

1971	153.660	545.162
1972	204.741	789.166،21
1973	244.420	999.842،01
1974	255.864	986.600،27
1975	311.525	1.206.053،17

من خلال هذا الجدول نلاحظ ان سنة 1970 تمثل الانطلاقة الكبرى في صناعة الزرابي بالمغرب وهذا يدل على تزايد المعامل وكثرة الطلب سواء في السوق المحلية أو الدولية وخاصة المانيا التي تعد الزبون الاول للمغرب . وهكذا ، قد رأينا المناطق المغربية العريقة في هذه الصناعة ، الا انه من الملاحظ ان مدينة طنجة أصبحت مركزا من المراكز الاكثر أهمية من بين جل الاقاليم ، ماعدا الرباط ، في صناعة الزرابي ، حتى يمكن الاعتقاد ان هذه المدينة قد عرفت هذه الصناعة منذ آلاف السنين ، وذلك لكثرة المعامل التي توجد فيها حاليا والى الكمية الهائلة التي تنتج فيها ، الا انه اذا بحثنا عن بداية هذه الصناعة في هذا الاقليم فاننا نجدها قد بدأت مؤخرا ، وذلك مع بداية الاستقلال ، وبالضبط سنة 1959 عندما تأسس أول معمل للزرابي . ان المبادرة الاولى كانت من طرف الجالية الجزائرية التي خرجت من الجزائر في حرب التحرير، والتي استقرت في كثير من البلدان العربية ومن بينها المغرب، كان اختيار مدينة طنجة من طرف هذه الجالية نتيجة تمتعها بموقع استراتيجي هام ، يسهل استيراد المواد الاولية وتصدير المنتوجات المصنوعة الى الخارج.

ان المعمل الاول الذي فتح أبوابه لم يشغل الا نسبة قليلة من العاملات لا يتعدى 250 فتاة ، كما ان عدد الزرابي التي انتجها كان ضئيلا لا يكفي حتى لحاجيات السوق المحلية والوطنية ، وخاصة للفنادق والبزارات وطلبات الطبقات المحظوظة ، وحتى سنة 1969 لم يكن هناك سوى 6 معامل ، الا انه في بداية سنة 1972 بدأت المعامل تتكاثر بشكل لا مثيل له ، وكذلك عدد العاملات في هذا القطاع ، والجدول الآتي يوضح لنا تكاثر المعامل والعاملات منذ سنة 1959 الى سنة 1978 .

السنوات	عدد المعامل	عدد العاملا
1959	1	250
1966	2	450
1967	3	750
1968	5	1105
1969	6	1655
1972	14	2265

1973	23	3973
1974	29	4393
1975	33	4993
1976	38	4695
1977	42	6380
1978	44	6910

من خلال هذا الجدول نلاحظ ان بداية نشأة معامل الزرابي في مدينة طنجة كانت بطيئة في الستينات ، الا انه مع السبعينات بدأت هذه المعامل تتكاثر بسرعة فائقة الى أن وصلت الى 44 معملا في سنة 1978 ، بعد ما كانت لا تتعدى 6 معامل منذ تأسيس أول معمل سنة 1959 الى سنة 1969 . ان ارتفاع عدد المعامل يرجع الى سبب أساسي وهو التشجيع الذي تحظى به الصناعة التقليدية من طرف الدولة وخاصة منذ سنة 1973 أي مع بداية التصميم الخماسي المنصرم 1973-1977 الذي أعطى أهمية قصوى لهذه الصناعة ومن الملاحظ ان أغلب المعامل التي أسست منذ 1973 في المدينة تابعة لاصحاب المعامل الاولى الذين فتحوا هذه المعامل في الاحياء الشعبية وهذه المعامل لا يمكن بأي حال من الاحوال أن يطلق عليها اسم « معمل » لانها عبارة عن « مآرب » تتراكم فيها الآلات والعاملات لم تبن لكي تكون معملا ، وانما كانت من قبل مآرب ، حتى ان بعضها ما زال مكتوبا على أبوابها كلمة « جاراج » الشيء الذي يعرقل عمل أي باحث في هذا الميدان وخاصة في عملية احصاء هذه المعامل اذا لم تكن هناك بعض المساعدات من أهالي الحي .

والنوع الاساسي الذي تنتجه معامل الزرابي بهذه المدينة هو ما يسمى « بالاطلس المتوسط » وهذا لا يعني ان ليس هناك أنواع أخرى ولكن الصفة الغالبة هي هذا النوع ، وذلك لسرعة انتاجه ، بخلاف زرابي الرباط مثلا التي تتطلب وقتا طويلا لانجاز زربية واحدة . اما المواد الاولية فيكون مصدرها غالبا الاسواق الخارجية لقلة مادة الصوف في بلادنا ، لان انتاج هذه المادة في المغرب لا يكفي حتى لسد حاجيات الرباط وحدها . هذه الاسواق غالبا ما تكون ، اسبانيا وفرنسا ، وهولندا ، وبالنسبة للبيع فا نكمية الزرابي التي تباع في السوق المحلية أو الوطنية ضئيلة جدا ، ولذلك نجد أن هذه المعامل تصدر كل منتوجاتها الى الاسواق الاجنبية وخاصة المانيا وكندا وفرنسا وسويسرا ، حيث بلغ مجموع الصادرات من الزرابي في سنة 1975 ما يقارب 300.000 متر مربع ، أي ما يعادل 11.303.236 درهما ، وحوالي 18،5 ٪ من مجموع صادرات المدينة .

هكذا نرى كيف تم تطور المعامل في مدينة طنجة منذ سنة 1959 الى

الآن . ومن الملاحظان هذه المعامل اذا كانت تتكاثر من قبل سنة بعد سنة فاننا نلاحظها اليوم تزداد شهرا بعد شهر . وكما قلنا سابقا بان الاماكن التي تنشأ فيها هذه المعامل توجد دائما في الاحياء الشعبية ، وفي المدن القصديرية حيث يتكاثر المهاجرون ، وهذا يدل على وجود هذه الاحياء قبل وجود هذه المعامل ، وبالتالي يتضح لنا كيف ان الهجرة القروية قد سبقت معامل الزرابي في المدينة. ويمكن القول بان هذه المعامل كانت نتيجة لهذه الهجرة ، وكثيرا ما نجد اليوم ان بعض المعامل تغير موقعها وتنتقل الى اماكن أخرى قريبة من الاحياء المذكورة بحثا عن البناء في الارض الرخيصة واليد العاملة العاطلة .

1 . 2 ـ معامل الزرابي واستغلال الفتـاة :

ان استغلال الفتاة في معامل الزرابي ما هو الا شكل من أشكال الاستغلال الذي فرض على المرأة منذ ظهور الحضارة الانسانية ، الا انه يبقى علينا ان نجيب عن السؤال الاساسي وهو كيف دخلت الفتاة الى هذه المعامل ؟ ولماذا الفتاة المهاجرة بالذات ؟

ان ظهور الفتيات المهاجرات في المدن ظاهرة قديمة اي قبل دخول الاستعمار ـ الذي كان السبب ، في الهجرة القروية ـ وذلك عن طريق تجارة الرقيق الابيض ، بحيث « انتشرت في المغرب قبل الحماية تجارة الرقيق الابيض التي كانت تعتمد على الخطف والتهريب ، فكانت البنات تخطفن من المراعي ومنابع المياه ، وما الى ذلك ، ويبعن في اسواق بعض الحواضر كفاس ومراكش ومكناس » (12) .

لم تقتصر هذه الظاهرة على المغرب فقط ، بل ان جل المتاجرين في هذا الميدان جلبوا الكثير من الفتيات من أمريكا اللاتينية الى شمال افريقيا (13) ، حيث كن يعملن في الحانات والملاهي الليلية بالاضافة الى تموين الجيوش الاستعمارية بالجنس الآخر . وهكذا ظهرت موجة عارمة من البغاء، الذي نظم منذ معاهدة الجزيرة الخضراء في 17 أبريل سنة 1906 . وهو « ما يسمى » بالبغاء الرسمي الذي يخضع لقوانين الدولة وتفتح لمزاولته مواخير عامة وتكون بغاياه مسجلات وخاضعات لاشراف الشرطة وللاشراف الطبي » (14) . والمكان الذي اشتهرت به طنجة لمزاولة البغاء الرسمي يطلق عليه (حفرة بن شرقي)، الذي شهد في تاريخه عددا من الحوادث الدامية والجرائم المتعددة ، أما البطاقة التي كانت البغايا تتوفر عليها فقد اشتهرت باسم (La carta) والمستشفى الذي كان يشرف على فحصهن في كل أسبوع هو مستشفى (باب المرسى) . الا ان الهجرة الريفية التي سبق ان رأيناها سابقا ، والهجرة التي بدأت منذ بداية الاستقلال الى مدينة البوغاز أبرزت ظاهرة أخرى وهي الفتيات العاملات في المنازل كخادمات وخاصة في المنازل الاجنبية من فرنسيين

ويهود واسبان وانجليز . وهذا يعني في حد ذاته ان السوق الوحيد للعمل بالنسبة للفتيات هو المنازل ، ومنذ ذلك الحين أصبح اسم (فاطمة) اسما رسميا للفتاة المغربية في منازل العائلات الاجنبية وخاصة اليهود . فبالنسبة لمختلف الاجانب كان هذا الاسم سهلا للفطق وأكثر معرفة ، اما بالنسبة لليهود فقد استعمل هذا الاسم لخلفيات دينية متعصبة هدفها الاهانة والاضطهاد ، لكن رغم كل هذا فان الخادمة كانت تتمتع باكبر قدر من الحقوق التي نصت عليها قوانين الشغل ، ومن بين تلك الحقوق نجد ان الخادمة كانت تعمل ساعات محددة قانونيا وهي ثمان ساعات في اليوم بالاضافة الى ذلك كانت تتوفر على ضمان اجتماعي يخول لها حق التمريض والعطلة الاسبوعية والعطلة السنوية ، وعلى بطاقة العمل (3) . كل هذه الحقوق لا تتوفر عليها الخادمات في وقتنا الحاضر في مجتمعنا ، وانما يعملن بدون اي قانون بل خاضعات للعبودية المطلقة .

بجانب الخادمات هناك اللواتي التجأن الى بيع بعض المواد في باب اسواق المدينة (كالليمون) و (البصل) و (الاكياس البلاستيكية) ، هؤلاء اللواتي عشن مآسي كثيرة وخاصة مطاردتهن من طرف رجال الشرطة ومنعهن من البيع وما أكثر ما قبض عليهن فيؤخذ كل ما كان يستعن به للحصول على لقمة العيش ، يؤخذ منهن رأس مالهن البسيط فيقعن في الافلاس .

الا ان الوضع سيتغير بعد ظهور المعامل ، اذ أخذت الفتيات تتركن المنازل بعد ما بدأت العائلات الاجنبية في مغادرة المغرب ، وكذلك ابواب الاسواق والدخول الى هذه المعامل .

2 ـ المعطيات السوسيوغرافية للعينة

2 . 1 ـ فئات السن :

يلاحظ من خلال استقرائنا لعينة العاملات ما يلي :

ـ 40 ٪ من العاملات تتراوح أعمارهن ما بين 5 و 10 سنوات

ـ 42 ٪ تتراوح أعمارهن ما بين 11 و 15 سنة

ـ 18 ٪ تتراوح اعمارهن ما بين 16 و 20 سنة .

وتبعا لهذه المعطيات التي تبين مختلف فئات السن لافراد العينة التي تناولها البحث ، نجد ان الفئة الاولى ، اي التي لها ما بين 5 و 10 سنوات ، قد سجلت نسبة مرتفعة . وبالتالي فان 40 ٪ من العاملات ما زلن في مرحلة من العمر تمكن من انقاذهن والعودة بهن الى الاقسام الدراسية . هذا اذا اخذنا بالاعتبار السن القانوني للتمدرس في بلادنا وصرامته ، اما اذا نظرنا نظرة انسانية واجتماعية ، مهمتها بناء انسان جديد ، فالوقت لم يفت بعد ، بالنسبة لاغلبية أفراد العينة .

اما اذا عدنا الى الجانب القانوني لتشغيل الاحداث ، فاننا نجد ان قانون الشغل المغربي يمنع تشغيل الاحداث بصفة مطلقة قبل الثانية عشر من العمر . (15) وحتى بعد هذه السن يبقى تشغيلهم خاضعا لشروط خاصة ، من شانها ان تحمي الحدث من تحمل الاعمال الشاقة والعمل في الملاهي وغيرها من الاعمال التي تسيء الى صحته الجسدية والعقلية .

وهكذا نلاحظ ان هذه المعامل لا تحترم هذه القوانين التي ينص عليها قانون الشغل سواء المغربي أو العالمي ، بالاضافة الى ان مندوبية الشغل لا تطبق هذه القوانين بل تبقى حبرا على ورق ، وان مهمة هذه المندوبية هي اعلان هذه القوانين في الاجتماعات الرسمية والنشرات الاخبارية .

2 . 2 ـ الحالة الاجتماعية :

وفي هذا الاطار نلاحظ ما يلي :

- نسبة 96 ٪ من العاملات عازبات
- نسبة 3 ٪ منهن مخطوبات
- نسبة 1 ٪ من هن مطلقات .

ان الانخفاض الملموس في الزوجية والخطوبة الذي يتجلى بوضوح من هذا الجدول يرجع الى عدة أسباب ، منها ذاتية ترجع الى أفراد العينة انفسهن وهي ان نسبة مرتفعة من العاملات لم يبلغن بعد سن الزواج ، واما لاسباب اجتماعية تتلخص في نظرة المجتمع الى العاملات في قطاع صناعة الزرابي . هذه النظرة التي تنقص من قيمة الفتاة العاملة في هذا القطاع ، او لاسباب اقتصادية ، تتعلق بوجود نسبة عالية من الشباب العاطل والذي لا تسمح لهم ظروفهم المادية بالزواج وتكوين أسرة. وبعد هذا السبب من بين الاسباب الجوهرية في هذه المدينة ، اذ يلاحظ ان نسبة الزواج ترتفع شيئا ما في فصل الصيف اي عند عودة الشباب العامل في الخارج .

2 . 3 ـ مسقط الرأس :

في هذا المجال تعطينا الاحصائيات ما يلي :

- 47 ٪ من أفراد العينة ازدادوا في مدينة طنجة .
- 6 ٪ ممن ازددن في قرية مجاورة للمدينة (16) .
- 38 ٪ ممن ازددن في قرية بعيدة .
- 9 ٪ ممن ازددن في مدينة أخرى .
- 56 ٪ من العاملات من أصل حضري .
- 44 ٪ من هن من أصل قروي

ومن الملاحظ أيضا بالنسبة للفئة الاولى التي ازدادت في عين المكان ، وجد انها ازدادت كلها في أحياء هامشية كحي (بني مكادة) وحي (السواني)

و (الحي الجديد) و (بوخشخاش) وغيرها من الاحياء التي تتكدس بالسكان المهاجرين . اما بالنسبة للفئة التي ازدادت في مدن أخرى غير طنجة فأغلبها من العرائش والشاون .

2 . 4 ـ المستوى الدراسي للعاملات :

انطلاقا من الاحصائيات نلاحظ ان :

- 85 ٪ من العاملات لم يتلقين أي تعليم سواء في الكتاب أو المدرسة .
- 3 ٪ ممن التحقن بالكتاتيب القرآنية .
- 12 ٪ التحقن بالتعليم الابتدائي ولكن 3 من هن استطعن الحصول على الشهادة الابتدائية و 9 من هن خرجن دون الحصول عليها .
- 0 ٪ من العاملات التحقن بالتعليم الثانوي .

2 . 5 ـ حالة الاب ومهنته :

نلاحظ هنا أن :

- 11 ٪ من العاملات فقدن والدهن
- 50 ٪ من آباء أفراد العينة يعملون
- 39 ٪ من آباء أفراد العينة عاطلون .

ونشير هنا اننا ادخلنا من بين العاملين حتى الآباء الذين ليس لهم عمل قار ورسمي ، بحيث لم نأخذ بالاعتبار العمل الموسمي ، واعتبروا في هذا البحث كأنهم يعملون طول السنة بالاضافة الى اعتبارنا حتى البطالة المقنعة كعمل قار ورسمي . وهذه الاشارة تجعلنا لا نعتبر هذا الرقم صحيحا في حد ذاته وانما فقط للتسهيل ولعدم الدخول في التصنيفات المهنية .

ان هذا الاحصاء يوضح لنا الانتماء الطبقي للفتيات العاملات في الزرابي، كما يجيبنا على عدة أسئلة ، يمكن ان تطرح بشأن الاسباب التي أدت بهؤلاء الفتيات الى العمل في سن مبكرة . كما يؤكد الفرضية التي انطلقنا منها في بداية هذا البحث ، وهي ان عدم اشتغال الآباء هو السبب الاساسي في بروز هذه الظاهرة . كما انه من خلال هذا الاحصاء ، يمكن فهم الاحصاء السابق المتعلق بالمستوى الدراسي للعاملات. فاذا كانت نسبة 85 ٪ من العاملات لم يلتحقن قط بالمدرسة ، فمرد ذلك الى عدم الامكانيات المادية التي أعاقت هذا التعليم، كما يبين ذلك كلام احدى العاملات « بابا ما كيخدمش ، فخرجت باش اندخل الطرف د الخبز على خوتي » . أو كما قالت أخرى « مات بابا ومجبرناش شكون يخدم علينا فخرجت نخدم على خوتي » . من هذه الاقوال تتضح جليا الاسباب الجوهرية التي حرمت هؤلاء الفتيات من التعليم والتكوين . ان الانتماء الطبقي الذي لم يخترنه طبعا هو الذي حدد امكانياتهن وقدراتهن وبالتالي مستواهن الدراسي وحكم عليهن بالاستغلال والجهل والضياع .

2 . 6 ـ عـدد الاخـوة :

من خلال الاستقراء نستنتج ان :

ـ 31 ٪ من العاملات لهن ما بين 0 الى 3 اخوة

ـ 54 ٪ من هن لهن ما بين 4 الى 7 اخوة

ـ 15 ٪ لهن ما بين 8 الى 11 من الاخوة .

ومن هنا نلاحظ ان نسبة الولادات مرتفعة في هذه العائلات ، بحيث ان اكثر من نصف صاحبات العينة لهن ما بين أربعة وسبعة اخوة ، وهذا الارتفاع في الولادات عند هذه العائلات يبين لنا احدى العادات المستوردة من البادية .

كما ان كثرة الولادات لها عدة أسباب ، من بينها اننا نجد المرأة في هذه الفئات من المجتمع ما زالت تقوم فقط باشغال البيت ، بحيث ان 96 ٪ من أمهات أفراد العينة لا يعملن خارج المنزل ، وبالتالي فان بقاءهـا في البيت يعد ضمانة وفرصة للزيادة في انجاب الاولاد ما دام بقاؤها يسمح لها بالقيام بتربيتهـم .

وهكذا فان كثرة الأولاد تجعل الاب عاجزا عن اعالتهم اما لانه عاطل أو لان مدخوله لا يكفي لذلك ، وبالتالي يصبح الاولاد وسيلة من وسائـل العيش ويصبحون العائلين للاب عوضا ان يكون هو الذي يعولهم ، الشيء الذي من شانه أن يشجع كثرة الولادة في هذه الفئات لان الآباء ينظرون الى الأولاد ـ أمام انعدام الشغل ـ الوسيلة الوحيدة لضمان العيش ، وهذا يفسر لنا فيما بعد كيف ان نسبة تصل الى اكثر من نصف العاملات أرسلن الى العمل من طـرف العائلـة .

2 . 7 ـ أصـل العـائلـة :

يتضح من استقراء أصل العائلة ما يلي :

ـ 4 ٪ فقط من افراد العينة من أصل محلي

ـ 19 ٪ من العاملات من أصل ريفي

ـ 17 ٪ من هن ينتمين الى مدن أخرى مجاورة كالعـرائش والشـاون والقصر الكبير .

ـ 58 ٪ ينتمين الى مناطق (جبالة) ، وهكذا نلاحظ ان اكثر من نصف العينة من اصل جبلي ، وبالتالي نلاحظ أن المناطق الجبلية تعد مصـدر الدفع بالنسبة للهجرة القروية الى مدينة طنجة .

من خلال الاستقراءات السابقة التي خصصت للمعطيات السوسيوغرافية للعينة تبين لنا الانتماء الطبقي للعاملات ، وذلك من خلال الاجابات عن الاسئلة المطروحة وخاصة فيما يتعلق بالمستوى الثقافي وأصل العائلة وعدد الاخوة ، هذه المتغيرات التي تؤكد ما طرح سابقا في الفصل الأول ، والتـي تتعلـق

بالظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها سكان البادية .

ولتوضيح ذلك نقوم بالترابط الذي يمكن أن نستنتج منه المستوى الثقافي للعاملات اللواتي ازددن في البادية بالمقارنة مع مستوى اللواتي ازددن في المناطق الحضرية لكي نرى الفرق بين المتمدرسات من هن وعدم المتمدرسات ثم نتطرق للترابط الذي سيوضح لنا انعدام الشغل بالنسبة للافراد المهاجرين منهم من عين المكـان .

نلاحظ من خلال استقراء الترابط بين مسقط الراس والمستوى الدراسي مـا يلـي :

- 80،71 ٪ من العاملات اللواتي من أصل حضري لم يتلقين أي تعليم .
- 93،1 ٪ من العاملات من أصل قروي لم يتلقين أي تعليم .
- 16،07 ٪ من اصل حضري التحقن بالابتدائـي دون الحصـول علـى الشهادة الابتدائية .
- 5،36 ٪ من اصل حضري التحقن بالابتدائي وحصلن علـي الشهـادة الابتدائية .
- 6،81 ٪ من أصل قروي التحقن « بالكتاب »
- 0 ٪ من العاملات من أصل قروي دخلن المدرسة .

ومن هنا نلاحظ الفرق بين اللواتي ازددن في المدن واللواتـي ازددن في البادية من حيث التمدرس، الا اننا اذا نظرنا نظرة شمولية للجدول سنلاحظ بصفة عامة ان التعليم محظور على ابناء الفقراء سواء في البادية أو في المدن بحيث نرى ان نسبة 21،51 ٪ من أصل حضري التحقن بالمدرسة لا يمكن أن تعد فرقا جوهريا بين الفئتين ، وانما هذه النسبة الضئيلة تعبر عن السياسة الطبقية في ميدان التعليم التي لا تسمح الا بتعليم المحظوظين و (الاذكياء) .

وبالنسبة للترابط بين حالة الاب ومهنته واصل العائلة نلاحظ ان :

- من بين 16 من الآباء من أصل حضري يوجد 6 منهم عاطلون اي مـا يعادل 60 ٪ .
- من بين 73 من الآباء من أصل قروي يوجد 33 منهم عاطلون اي ما يعادل 45،20 ٪ .

وهكذا نلاحظ ارتفاع نسبة البطالة سواء في صفوف الآباء الذين هم من اصل حضري او الذين هم من أصل قروي ، الا انه يجب مراعاة عـدد الآبـاء

الحضريين بالمقارنة مع الآباء الذين هم من أصل قروي ، وبالتالي لكي تكون المقارنة عادلة يجب أن يكون العدد في الطرفين متساويا . الا اننا نستنتج رغم ذلك ان ظاهرة البطالة متفشية بكثرة في صفوف الذين هم من أصل قروي دون ان نراعي التصنيف المهني الذي ذكر سابقا حيث اننا ادمجنا مع العاملين حتى العاطلين الموسميين والعاطلين بصفة مقنعة الذين ليس لديهم عمل قار ، وهذه التصنيفات الاخيرة نجدها خاصة في صفوف الآباء المهاجرين .

3 ـ وضع العمل ونتائجه

3 . 1 ـ نظام العمل داخل المؤسسة :

أ ـ علاقة الانتاج :

ان كل حياة اجتماعية للناس تضم عنصرين متصلين اتصالا وثيقا لا يمكن بحال من الاحوال التفرقة بينهما ، وهما علاقة الناس مع الطبيعة وعلاقة الناس فيما بينهم . وتسمى الاولى قوى الانتاج وتشتمل على عمل الانسان العضلي والفكري الهادف لتكييف الطبيعة وفق متطلباته ، ووسائل الانتاج أي مجموعة الاشياء والادوات التي يجعلها الانسان وسيلة للتاثير على الطبيعة ، ثم في النهاية تشتمل على موضوع الانتاج وهو معطيات الطبيعة . ومن قوى الانتاج يدخل أفراد المجتمع في علاقات فيما بينهم خارجة عن ارادتهم وعن وعيهم ، وهكذا فان الشيء الذي يحدد علاقة الانتاج ، أي العلاقة التي توجد بين الافراد ، هو الجواب عن السؤال الاساسي في كل حياة اجتماعية ، وكل منهج لتفسير أي بنية اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية في مجتمع معين ، وهذا السؤال هو : من يملك وسائل الانتاج ؟

اذا وجد ان ملكية وسائل الانتاج ملكية جماعية فان العلاقة التي توجد بين الافراد هي علاقة تعاون وتآخ ، واما اذا وجدت ملكية وسائل الانتاج في يد طبقة واحدة من المجتمع فان العلاقة التي ستوجد بين أفراد هذا المجتمع هي علاقة المالك وغير المالك . علاقة استغلالية يظهر فيها بكل وضوح السيد والمسود ، والأجر والماجور ، أي النظام الذي ستتتوضح من خلال دراستنا ، لمختلف المتغيرات في هذا الفصل ما دامت هناك فئة مالكة لوسائل الانتاج ، واخرى لا تملك الا عضلاتها ، تبيعها مقابل اجر بسيط محدد تحديدا صارما .

كيفية الحصـول على العمـل :

من خلال الاستقراء الذي يبين كيفية الحصول على العمل نلاحظ ان :

- 25 ٪ من وحدات العينة حصلن على العمل عن طريق طلب .
- 22 ٪ من العاملات حصلن عليه بوساطة .
- 53 ٪ حصلن على العمل عن طريق العائلـة .

ان كلمة « طلب » في هذا البحث تفيد معنى شفاهيا لا كتابيا ، اي ان العاملات اللواتي حصلن على العمل بهذه الطريقة لم يكتبن طلبـا لصاحـب المعمل ، وانما كان ذلك عن طريق وقوفهن بباب المعمل ، وانتظار رب المعمل ليطلبن منه العمـل .

أما اللواتي حصلن على العمل بوساطة ، فان هذه الوساطة تكون عـن طريق صديقة لهن في المعمل وخاصة المعلمات والوقافات اللواتي يتمكن مـن الاتصال بصاحب المعمل .

اما الفئة الاخيرة فان الاب أو الام هي التي تذهب عند صاحب المعمل لتطلب الشغل لابنتها . ان ربع أفراد العينة حصلن على العمل عن طريق طلب، وهذا يوضح انا شعور هذه الفئة بالوضع الذي تعيش فيه عائلاتهن ، بالاضافة الى الفراغ الذي يحتم عليهن قبول أي عمل وباي ثمن كان . والعمل في هـذه الحالة وسيلة لملء ذلك الفراغ الناتج عن الانقطاع عن الدراسة أو عدم الدراسة نهائيا ، زيادة على مساعدة العائلة التي تكون في الغالب قد فقدت عائلهـا أو يوجد في حالة بطالة ، كما يوضح ذلك جواب احدى العاملات في الاستمارة رقم (35) حيث تقول (الوالد كان مريض ومجبرناش نكون يعطينا تاكلو فخرجت نخدم) . أو كما تقول أخرى في الاستمارة رقم (46) حيث أجابت (من مات الوالد مجبرتش نكون يقريني وخرجت من المدرسة ودخلت نخدم) .

اما اللواتي دخلن الى العمل عن طريق العائلة فيشكلن صورة أخرى لعجز هذه العائلات عن تحمل مصاريفها اليومية أو ارسال بناتها الى المدرسة الشيء الذي يرغمها على ادخالهن الى هذه المعامل لمساعدتهـا .

درجـة الـعـمـل :

يلاحظ انطلاقا من الاستقراء ان :

- 81 ٪ من أفراد العينة متعلمات .
- 19 ٪ من هن معلمات .

لقد حذف من هذا الاستقراء « الوقافات » و « النساجات » لاسبـاب منهجية تتعلق بالعينة المختارة التي حدد اختيارها حسب فئات السن ، وبما أن « الوقافات » و « النساجات » لهن أكثر من السنوات التي حددت ، فاننا لم ندخلهن ضمن أفراد العينة .

ان التمييز بين المتعلمات والمعلمات يقوم على أساس العمل الذي تقوم

به كل فئـة ، فالمتعلمات يقمن بصنع الزرابي ، أما المعلمات فمهمتهن تنحصر في القيام بتوجيه العمل وتسييره واصلاح بعض الاغلاط التي تحدث في الزربية من حين لآخر ، بالاضافة الى ذلك فان هذا التمييز يكون كذلك حسب الاجور ، فالمتعلمات لهن ثمن قار في اليوم ، اما المعلمات فيأخذن أجرتهن حسب الامتار التي صنعت خلال الاسبوع ، وبالتالي فان كل معلمة لها ما يقرب من تسع أو عشر فتيات يقمن بالعمل في « منسج » أو « مرمة » وهي التي توجه العمـل وتضغط على العاملات لكي ينتجن أكبر قدر من الامتار لتكون أجرتها مرتفعة . ان هذا التمييز بين المعلمات والمتعلمات لا يقوم على المهارة المهنية وانما يكون بصفة عشوائية واختبارية من صاحب المعمل . وهي تهدف لرفع الانتاج والزيادة في ارباح صاحب المعمل عن طريق الضغط الممارس على المتعلمات .

سنـوات العمـل :

نلاحظ من خلال الاستقـراء ان :

- 19 ٪ من العاملات عملن في معامل الزرابي أقل من سنة واحدة .
- 38 ٪ من أفراد العينة عملن ما بين سنة وسنتين .
- 20 ٪ عملن ما بين ثلاث سنوات وأربع سنوات .
- 14 ٪ من العاملات عملن ما بين خمس وست سنوات .
- 4 ٪ عملن ما بين تسع وثمان سنوات .
- 5 ٪ عملن ما بين تسع وعشر سنوات .
- 3 ٪ عملن عشر سنـوات فأكثر .

ونشير الى أننا حسبنا فقط السنوات التي قضتها العاملات في المعامل التي أجرى فيها البحث ، مع العلم ان هناك كثيرا من العاملات اللواتي عملن في معامل أخرى عدة سنوات ثم انتقلن الى هذه المعامل وهذا راجع كما قلنا سابقا الى عدم وجود عقدة بين العاملات ورب المعمل ، الشيء الذي يسهل الانتقال من معمل الى آخر ، وبالتالي فاننا في هذا الدراسة لـم نحسب الا السنوات التي عمل أفراد العينة في المعامل التي أجريت فيها الاستمارة . ولذلك نلاحظ ان نسبة أفراد العينة الذين عملوا ما بين سنة وسنتين تعد أكبر نسبة الا ان أغلبهن قد التحقن بهذه المؤسسات بعد قضاء سنوات عديدة أخرى فـي معامل أخرى لم نجر فيها البحث .

كذلك وجد ان الانتقال من معمل الى آخر يرجع في بعض الاحيان اما الى انتقال العائلة من حي الى آخر ، أو اذا فتح معمل يكون أقرب من المعمل الاول الذي كانت تعمل فيه العاملة .

ساعات العمـل اليوميـة :

من خلال ساعات العمل اليومية يلاحظ ان :

- 3 ٪ من العاملات يعملن 8 ساعات في اليوم ،
- 97 ٪ يعملن ما بين 9 و 10 ساعات في اليوم .

نرى أن الفئة الاولى من العينة في هذا الجدول تعمل ثماني ساعات في اليوم ، وهي الساعات المحددة قانونيا ، ولكن احترام هذا القانون يوجد بنسبة ضئيلة جدا ، كما هو موضح اعلاه ولا توجد الا في معمل واحد لصاحبه أجنبي في الدائرة الاولى .

أما الفئة الثانية فنلاحظ انها تعمل ما بين ساعة وساعتين زائدة على ساعات العمل القانونية دون ان تؤدى عنها أجرة بحيث ان هذه الساعات الزائدة لا تعتبر ساعات اضافية . وفي هذه الحالة نجد صاحب المعمل يستحوذ على ما يقرب من مائة وخمسين ساعة في اليوم من العمل دون أن يؤدي عليها أجرة .

وفي القانون المغربي للشغل هناك تحديد لساعات العمل اليومية وهي 48 ساعة في الاسبوع ، وقد ترك المشرع حق التصرف في تقسيم هذه الساعات حسب عدد أيام العمل فاذا قسمت على ستة أيام فعلى العامل ان يعمل ثمان ساعات في اليوم . وكلما ارتفعت ساعات العمل كلما انخفضت ايام العمل ، ولكن في هذه المعامل ، نجد انه رغم ان العملات يعملن أكثر من ثمان ساعات في اليوم فان أيام العمل لا تنخفض وانما تبقى كما هي ، اي ستة أيام في الاسبوع .

قيمة الاجرة بآلاف السنتيمات :

نرى من خلال الاستقراء أن :

- 79 ٪ من العاملات أجرتهن لا تتعدى 6000 من السنتيمات .
- 4 ٪ تتراوح أجرتهن ما بين 7000 و 9000 من السنتيمات .
- 9 ٪ أجرتهن تتراوح ما بين 10000 و 12000 سنتيما
- 5 ٪ منهن تتراوح أجرتهن ما بين 13000 و 15000 سنتيما
- 3 ٪ أجرتهن 15000 فما فوق .

نلاحظ انه بالنسبة للفئة الاولى لهن أجر محدود وذلك راجع الى أن جل عاملات هذه الفئة لهن ثمن يومي محدد هو 400 من السنتيمات في اليوم وجلهن من « المتعلمات » بمعنى ان المتعلمات لهن اجر محدد وقار . لقد كان هذا الثمن من قبل يساوي 350 سنتيما ، ولكن في الايام الاخيرة زيد لهن 50 سنتيما .

اما التفاوت الذي يوجد في الاجر فهو متعلق فقط بالمعلمات ، وذلك راجع أيضا الى النظام السائد في هذه المعامل ، فالمعلمة تاخذ اجرتها على حسب عدد الامتار التي تنتجها « المتعلمات » اللواتي يعملن في منسجها ، وثمن المتر اجرته محددة أيضا وهي 600 سنتيما للمتر ، وارتفاع الاجر بالنسبة للمعلمات يعود الى عدة عوامل يمكن تحديدها بعدد « المتعلمات » اللواتي يعملن معها ،

بحيث في كثير من الاحيان هناك عاملات لا يرغبن في العمل مع معلمة معينة فينضمن الى معلمة أخرى ، ولذلك فان المعلمة التي لها أكبر عدد من العاملات هي التي يرتفع انتاجها وبالتالي أجرها خلال الاسبوعين ، وهكذا نجد بأن المعلمات من اللواتي تقع بينهن أنواع شتى من التنافس بصدد الاجر ، اما العاملات ، المتعلمات ، فأجرتهن محددة ومعروفة مسبقا . ونظام العمل من هذا النوع يكفي لتفسير النظرة التي يقوم عليها وهي ان المعلمات يضطرن الى الضغط على العاملات من أجل رفع أجرهن ولكنها في الحقيقة وسيلة من الوسائل للزيادة في الانتاج والربح الذي يستحوذ عليه صاحب المعمل . وهذه طريقة أخرى للزيادة في انتاج فائض القيمة وتراكم رأس المال .

وبالاضافة الى هذا نلاحظ ان نظام العمل الماجور في حد ذاته يجعل من قوة العمل بضاعة تباع وتشترى . فالعاملة الفقيرة لا تملك وسائل الانتاج تبيع قوة عملها لصاحب هذا المعمل أو ذاك مقابل ثمن يتم تحديده في سوق العمل . وبما ان قوة العمل في هذا النظام هي مجرد بضاعة فان لها مثل ما للبضاعة من قيمة ، أي قيمة استعمالية وهي خلق المنتوجات ، بمعنى ان استهلاك هذه القوة يعد في نفس الوقت انتاجا، كما أن لها قيمة تبادلية بمعنى أن لها قيمة تحددها كمية العمل اللازمة لاعادة انتاج قوة العمل وذلك ما يسمى بالاجر . فالاجر الذي يعطي للعاملات يساوي الحد الادنى من المعيشة، أي الحد الادنى الذي يحافظ على استمرار الحياة واعادة القدرة على الانتاج . ان نظام العمل الماجور لم يترك قوة العمل خاضعة لصاحبها وانما أصبحت ملكا للذي يملك رأس المال .

من ملاحظتنا لطريقة العمل نستنتج أن :

- 68 ٪ من العاملات يعملن واقفات
- 2 ٪ منهن يعملن جالسات
- 30 ٪ يعملن جالسات أحيانا وواقفات أحيانا أخرى .

ان طبيعة العمل في الزرابي تفرض على العاملات أن يعملن مرة واقفات ومرة جالسات ، الا ان الوقوف والجلوس لا يجب ان يفهما بمفهوميهما الحقيقي، فالوقوف حسب طبيعة هذا العمل يمكن ان يكون وقوفا حقيقيا واما ان تكون العاملة منحنية ، اما الجلوس فهو يعني ان العاملة تجلس على ركبتيها ولا تجلس جلوسا عاديا . وهذه الاشكال من الوقوف والجلوس في صناعة الزرابي ترجع الى الحالة التي تكون عليها الزربية ، فاذا كانت في بدايتها فالعاملات يضطرن الى الانحناء أو الجلوس على ركبتهن واذا كانت الزربية قد وصلت الى نهايتها فان العاملات يضطرن الى الوقوف . ان العمل بهذا الشكل شاق ومضن ، وله آثاره السيئة على صحة العاملات ، فقد وجد ان الكثيرات من هن

يشكين من آلام الظهر والركبتين ، لكن دون أن يعطي لهن اي اهتمام ، ولا شك ان هذه الآلام سوف تكون لها عواقبها الوخيمة على جسد العاملات فيما بعد .

الآلات المستعملة في العمل :

ان الآلات التي تستعمل في صناعة الزرابي محددة في ثلاث وسائل وهي : الموس ، والمقص و « المدرة » ، وهي آلة من حديد لها أسنان وطولها يتراوح ما بين 5* و 20 سنتمترا ، ووزنها يتراوح ما بين 500 غرام و 700 غرام ، وتستعمل لدق الزربية حتى تشتد خيوطها مع بعضها البعض وحتى تصبح الزربية صلبة ومتينة وحتى لا تبقى فيها فجوات بين الخيوط ، ومن خلال الاستقراء يتضح لنا عدد العاملات اللواتي يعملن بمختلف هذه الآلات فنجد أن :

- 74 ٪ يستعملن الموس
- 15 ٪ يستعملن المقص .
- 11 ٪ يستعملن « المدرة » .

وقد وجد ان الموس والمقص هما ملك العاملات ، اما « المدرة » فهي من ملك صاحب المعمل ، واذا وقع فيها خلل أو كسرت فعلى العاملة ان تصلحها أو تعوضها اذا ضاعت .

ان من هذه الآلات التي تشكل خطرا على العاملات هي « الموس » فكثيرا ما يحدث جروحا في الايدي وغالبا ما تكون هذه الجروح خطيرة للغاية تترك تشويهات على أيدي العاملات . زيادة على حوادث الشغل ، هناك المشاجرات التي يكون فيها « الموس » وسيلة للدفاع عن النفس .

مكان تناول الغـذاء :

ان مكان تناول الطعام له أهمية قصوى في الاستفادة من ذلك الطعام ، فالمكان يجب ان يكون صحيا ومريحا ، بالاضافة الى ذلك هناك أهمية الوقت الذي يقضيه الفرد في تناول هذا الطعام ، والوقت الذي يستغرقه بعد الاكل ، قبل القيام بعمل ما ، زيادة على نوع الاطعمة التي يجب تناولها يوميا ، والتي يجب ان تتوفر على الكالوريات والفيتامينات الكافية لكي يكون هناك اكتفاء غذائي يستفيد منه الجسم حتى يستطيع المقاومة في العمل ومقاومة الامراض . الا انه من خلال الاستقراء الذي يبين المكان الذي تتناول فيه العاملات غذاءهن، يلاحـظ ان :

- 89 ٪ يتناولن طعامهن في المعمل .
- 11 ٪ يتناولنه في المنزل .

وتناول الغذاء في المعمل أو المنزل يخضع للمسافة التي توجد بين مسكن كل فتاة والمعمل الذي تعمل فيه ، ولذلك فان نسبة 89 ٪ منهن يسكن بعيدات عن العمل ، وبالتالي يأتين بطعامهن كل صباح او ان امهاتهن تأتي به كل يوم

الى المعمل، ومن خلال معايشتي لهؤلاء العاملات، لاحظت انه في الساعة الثانية عشر والنصف زوالا ينتهي العمل ، فتذهب كل عاملة الى كيسها او حقيبتها لكي تخرج منها ما اتت به من طعام لتتناوله ، فتأخذ مكانها في جانب من جنبات المعمل ، أو تكون العاملات مجموعات صغيرة ويتناولن طعامهن بصفة مشتركة ، وبعضهن يخرجن الى باب المعمل في انتظار وصول امهاتهن بالطعام ، وعند وصولها ، تجلس بمدخل المعمل وتجلس ابنتها او بناتها أمامها ، فيأخذن في أكل ما أتت به الام ، وهذه الاخيرة تنظر اليهن بحنان في قلبها حسرة واحزان عميقة . وفي كثير من الاحيان كنت اشاركهن اكلهن وهن يرددن هذه الكلمات : « أنت ماترضاش بنا » أو « انت مترضاش تاكل هذا الماكلة » او « اقبل علينا اوكان » ، فاضطر الى مشاركتهن في الاكل ، لا لعدم الرضى بالطبع ، وانما لقلة الطعام الذي لا يكفي حتى لهن وحدهن . انه احساس بالنقص والتهميش ولكن في نفس الوقت احساس ووعي تام بوضعيتهن المزرية . ، بين طعام بسيط جدا ، ومكان يغطيه الغبار المتطاير من الزرابي . وبما انني ذكرت هنا ان سبب تناول الطعام يرجع الى البعد الذي يوجد بين مسكن العاملات ومقر عملهن فسوف نرى فيما يلي الترابط الموجود بين الاحياء التي تسكنها العاملات ومكان تناول الغذاء :

مكان الطعام

الحي	في المعمل	في المنزل	آخر	المجموع
بني مكادة	21	3	—	24
فيلا هاريز	23	—	—	23
العوامة	14	—	—	14
السواني	5	—	—	5
القصبة	—	5	—	5
ساحة الثيران	7	—	—	7
مرشان	2	—	—	2
بوخشخاش	3	—	—	3
الشرف	7	—	—	7
مانيبول	4	1	—	5
حي بنيدر	3	2	—	5
المجموع	89	11	—	100

من خلال هذا الجدول نلاحظ نسبة افراد العينة اللواتي ينتمين الى كل حي على حدة بالاضافة الى ذلك يبين الاحياء التي تسكنها العاملات ومكان

تناول غذائهن ومن الملاحظ ان جل هذه الاحياء توجد بعيدا عن مكان المعامل التي تعمل فيها العاملات وخاصة الاحياء الثلاثة الاولى ، حيث تتراوح المسافة بين هذه الاحياء والمعامل التي أجري فيها البحث ما بين 5 و 7 كيلومتر .

الاجراءات المتخذة ضد التاخر أو الغياب :

ان أسباب التأخر والغياب متوفرة بكثرة بالنسبة لهؤلاء العاملات ، فبالنسبة للتاخر هناك عدة عوامل أهمها المسافة الطويلة التي توجد غالبا بين مسكن العاملات ومكان العمل ، اما بالنسبة للغياب فهناك أهم شيء ، هو المرض الناتج عن التعب الذي تحس به جل العاملات من جراء العمل الشاق والمستمر طوال اليوم ، ولكن الاجراءات المتخذة ضد هذه المخالفات من طرف أرباب المعامل هي اجراءات تعسفية وقاسية للغاية ، ذلك اننا وجدنا ، في حالة التاخر ، أن العاملة لا يسمح لها بدخول المعمل لمزاولة عملها وانما تطرد ذلك اليوم . وتحذف لها أجرتها ، ويمكنها أن تعمل في الغد اذا جاءت في الوقت المحدد ، هذا بالنسبة للمتعلمات واللواتي لهن أجر قار ، اما بالنسبة للمعلمات فان « منسجها » يبقى فارغا من العاملات كدليل على غيابها ، وفراغ المنسج من العاملات يعني عدم الانتاج وبالتالي فانها لا تأخذ أي أجرة لانها لم تنتج شيئا لانه كما رأينا ان المعلمات يأخذن أجرتهن حسب الامتار المنتجة .

وفي حالة الغياب فان الامر مماثل اذ تحذف للعاملات أجورهن عن اليوم الذي يغبن فيه .

ان هذا التصرف اللا انساني لدليل على الاستنزاف المتواصل للعاملات بحيث أن هذه الحالة تفرض على العاملات ان يغادرن بيوتهن في الصباح الباكر قبل موعد الدخول الى المعمل بساعة أو ساعتين حتى يتمكن من الوصول في الوقت المحدد ، بالاضافة الى ذلك فان العاملة في هذه الظروف ، حتى ولو كانت في حالة مرض فانها تضطر الى الذهاب الى العمل لان ظروفها المادية لا تسمح لها بالادلاء بشهادة طبية ، وحتى ولو كانت هذه الشهادة الطبية متوفرة فانها لا تراعى لان هذه الاجراءات المتخذة تتحدى القانون ولا يهمها الا الانتاج .

ان قيمة العاملة في هذه المعامل تتحدد بكمية الانتاج الذي تنتجه يوميا لا كانسان له مشاعره ، آلامه وطموحاته يجب ان توضع في الميزان مع ما ينتج .

يوم العطلة الاسبوعي :

نلاحظ ان يوم العطلة الاسبوعي يختلف ما بين النصف القانوني من يوم السبت زيادة على يوم الاحد فقط ، والجمعة فقط، ومن خلال الاستقراء نستخلص النسب الآتية :

- 3 ٪ من العاملات لا يعملن النصف الثاني من يوم السبت زائد يوم

الاحـد .

- 72 ٪ من العاملات لا يعملن يوم الاحد .
- 25 ٪ منهن لا يعملن يوم الجمعة .

ان الاختلاف في يوم العطلة الاسبوعي يرجع الى عدة عوامل ، منها نوع المعامل من حيث الحجم ومن حيث رأس المال ، اذ نجد أن جلّ المعامل التي تعطل يوم الجمعة هي معامل متوسطة الحجم وليست ذات راسمال كبير حتى يمكن أن تكون لها علاقات كبيرة بالاسواق الخارجية أو تنظيم اداري دقيق .

اما التي تعطل يوم الاحد فهي المعامل الكبيرة والتي لها علاقة بالاسواق الخارجية ، ولها قانون اداري منظم ، بحيث نجدها تتوفر على ادارة مستقلة عن المعمل تتكلف فقط بالتسويق والتصدير والاستيراد . اما التي تعطل النصف الثاني من يوم السبت والاحد، فلا يوجد الا معمل واحد ، يوجد في الدائرة الاولى وهو معمل صاحبه أجنبي ، ولا شك انه يأخذ بالطريقة القانونية المستعملة في اوربا ، وقد لاحظنا ان هذا المعمل هو الوحيد الذي يطبق المباديء الواردة في قانون الشغل من حيث عطلة الاسبوع وساعات العمل اليومية . ونشير هنا انه اذا كانت هناك عطل أخرى بمناسبة كل الاعياد الدينية والوطنية فانه ليست هناك تعويضات عن هذه العطل اما العطلة السنوية فغير موجودة نهائيا.

ب ـ الشـروط الصحيـة :

الخدمة الطبية في المعمل :

ان المقصود بالخدمة الطبية في المعمل هو وجود عيادة طبية يسهر عليها طبيب أو على الاقل ممرض ، تقوم بالاسعافات الاولية أثناء وقوع حادثة ، ومن خلال الاستقراء يلاحظ ان 100 ٪ من العاملات كانت اجابتهن على هـذا السؤال نبلا . بمعنى انه لا توجد أي خدمة طبية في مقر عملهن . وما يؤكد ذلك، ان اثناء اجراء الاستمارة في هذه المعامل ، كان يحدث أن بعض العاملات كن يصبن بجروح في أيديهن ولم تكن هناك اية اسعافات بل ان العاملة تبقى على تلك الحال أو تلف جروحها بقطعة من ثيابها أو بقطعة من الورق ، وقليلا ماكان يوجد في معمل من هذه المعامل نوع بسيط مـن الادويـة المستعملة للجروح ، ويكون دائما اما رب المعمل هو الذي يقوم بالعلاج أو احد العاملين في الادارة ، ويتضح لنا من يقوم بالعلاج أثناء الاصابات من خلال ما يلي :

- 72 ٪ من العاملات يتلقين العلاج من صاحب المعمل .
- 28 ٪ لا يتلقين أي عـلاج .
- 0 ٪ يتلقين العلاج من طرف طبيب أو ممرض .

ان العلاج من طرف غير المختص أو اللاعلاج يؤديان الى نفس النتائج وهي شفاء الاصابات والجروح بطريقة غير طبيعية مما يؤدي الى تشويهات

واضحة على ايدي العاملات والى اعوجاج أصابعهن التي تصاب بجروح متكررة وغالبا ما تكون في نفس المكان الذي أصيب في مرات عديدة سابقا . ومما يزيد الامر خطورة هو ان العاملات لعدم الاهتمام بهن طبيبا ، يلجأن في الغالب الى العلاج بأنواع مختلفة من الاعشاب « كالحنة » و « الصفصاف » وغيرها من الاعشاب التي تزيد في تشويه الجرح ، والعلاج بهذه الطريقة لا يقتصر على حالات الاصابات بالجروح وانما يتعدى ذلك الى الامراض الجسمية الاخرى ، لعدم توفر العاملات على الامكانيات المادية لاستشارة الطبيب والحصول على الدواء اللازم لهذا المرض أو ذاك . ان العجز المادي الذي تعيش فيه العاملات، بالاضافة الى عدم وجود ضمان اجتماعي ، يدفعهن الى الاقتصار على هذا النوع من العلاج وهذه الانواع من الادوية التقليدية .

من خلال الاستقراء نلاحظ ان :

- 91 ٪ من العاملات اصبن بأمراض أثناء عملهن .
- 9 ٪ لم يصبن بأي مرض أثناء عملهن .
- 47 ، 16 ٪ من العاملات اللواتي أصبن بمرض حصلن على الدواء مجانا.
- 52 ، 72 ٪ من العاملات اللواتي أصبن بمرض حصلن على الدواء من مالهن الخاص .

ان الدواء المحصل عليه مجانا ، تحصل عليه العاملات من المستشفيات العمومية الذي يعطي لهن دائما دون فحص طبي ، أو تشخيص للمرض ، حتى يمكن تخصيص الدواء الناجع له ، ولكن دون الفحص الطبي لمعرفة الداء تعطى أنواع من الأقراص المهدئة لكل مرض دون مراعاة الاختلاف بين الامراض .

اما الدواء الذي يشترى من طرف العاملات ، فانه يشترى ايضا دون زيارة الطبيب ويكون في الغالب من الادوية البسيطة كالاقراص المضادة لآلام الرأس أو ضد الزكام .

والحقيقة ان نوع الامراض ونوع الآلام التي تحس به العاملات يحتاج الى عناية طبية فعلية ، وذلك بالفحص اللازم لمعرفة الداء وتشخيص المرض ثم تخصيص الدواء الناجع له . ومما يؤكد أنواع الامراض التي أصيبت بها العاملات الاحصاء التالي :

- 7 ٪ أصبن بداء السل .
- 58 ٪ أصبن بآلام الصدر .
- 18 ٪ أصبن بآلام الرأس .
- 8 ٪ أصبن بأمراض مختلفة .

ان اللواتي أصبن بداء السل قد خضعن للفحص الطبي وتمكن من معرفة الداء وبالتالي عوجن منه . اما اللواتي اصبن بآلام الصدر وآلام الرأس فلم

يمكن لهن أن يشخصن نوع الداء الذي أصبن به، ان النسبة التي تعاني من آلام الصدر نلاحظ انها نسبة مرتفعة ولاشك أنا اذا خضعت للفحص الطبي فسوف توجد فيها كثير من المفاجآت ، وهنا نريد أن ننبه الى أن اغلب العاملات التي تضمهن هذه النسبة مصابات بداء السل ، وذلك لا يحتاج الى الفحص وانما فقط يمكن ملاحظة ذلك عن طريق لونهن وهزالة بنيتهن الجسدية ومن سماع سعالهن . الا اننا لا نتمكن من ادراك النسبة المصابة الا اذا تم فحصهن ، هذا الفحص المفحم ، بحيث نجد ان 93 ٪ من العاملات لم يزرن قط مستشفى امراض السل .

انه من المفروض ، لطبيعة العمل في الزرابي ، ان تكون زيارة مستشفى أمراض السل فقام كل ثلاثة أشهر ، أو على الاقل كل سنة ، ومن المفروض أيضا أن تقوم بذلك الهيآت المكلفة في وزارة الصحة ما دام ان أرباب المعامل لا يقومون بذلك ، وذلك بزيارة كل معمل واخضاع هؤلاء العاملات للفحص الطبي، أو تخصيص أوقات معينة للعاملات حتى يتمكن من زيارة المستشفى ويكون ارسالهن من طرف أرباب المعامل أنفسهم حتى لا تحذف أجرتهن اليومية في حالة الغياب أو التأخر عن العمل . ان الجو غير الصحي الذي تعمل فيه العاملات يؤهلهن بسهولة لان يصبن بأمراض بالغة الخطورة ، اذ نجد في هذه المعامل كثرة الغبار الذي يخنق العاملات عدم وجود منافذ كافية لتهوية المعمل ، كثافة العاملات في « منسج » واحد ، كل هذه العوامل من شأنها ان تؤدي الى أمراض خطيرة وخاصة منها داء السل . بالاضافة الى ذلك وجد ان جل العاملات اللواتي أصبن بالمرض لا يأخذن أي تعويض عن ذلك ، وانما تحذف أجرتهن طوال أيام المرض . وهذا يعود طبعا الى عدم وجود عقدة العمل بين العاملات ورب المعمل ، وبذلك يحرمن من كل حقوقهن المشروعة التي ينص عليها قانون الشغل .

ج ـ علاقات التضامن

الانخراط في نقابة :

ان التضامن بين العمال أو العاملات لا يحدث بصفة عشوائية ، أو يقوم على أساس التعاطف الارادي ، وانما ينتج عن الوعي الطبقي، بمعنى الاحساس بالظروف والمصالح المشتركة فيما بينهم بحكم وضعيتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، اي الاحساس والشعور بانتماء طبقي واحد .

ووعي الطبقة العاملة بالاستغلال المسلط عليها عن طريق رأس المال والناتج عن الملكية الخاصة لوسائل الانتاج يؤدي الى الشعور بالتضامن لتكوين مواقف موحدة ضد ذلك الاستغلال والمطالبة بحقوقهم المشروعة وتحسين وضعيتهم ، ولكن كما قلنا ، هذا التضامن لا يحدث بصفة ارادية

وعشوائية وانما يجب أن يتسلح العمال بنظرية يمكن على أساسها الدفاع عن مصالحهم المادية والمعنوية ، وتقوم النقابات والتعاضديات بدور أساسي في خلق هذه النظرية وتبليغها الى الطبقة العاملة . الا ان عاملاتنا في هذا المجال يشكلن عنصرا سلبيا لجهلهن وعدم شعورهن بالاستغلال الفاحش الذي يمارس عليهن وذلك بحكم عدم وعيهن بصراعهن ضد رأس المال ، بالاضافة الى عدم وجود نقابات توجه اهتمامها لهذه الفئات المحرومة ، بالمطالبة بتحسين وضعيتهن أو على الاقل بتوعيتهن نضاليا ، ولذلك نجد ان العاملات يجهلن تمام الجهل ما يسمى بالنقابة أو التعاضدية .

يتبين من خلال الاستقراء أن 100 ٪ من العاملات لمن منخرطات في نقابة، وبالتالي فحظوظهن في المطالبة بحقوقهن ضئيلة ، لأن الحقوق لا تعطى عاطفيا أو عن طريق النية الحسنة وانما بممارسة وسائل الضغط التي تفرض الواقع على أصحاب المعامل ، ولا يمكن ذلك الا اذا حدث تضامن متين بين العاملات، الناتج عن المعرفة الكاملة بأنهن أساس وجود المعمل والانتاج وصاحب المعمل نفسه .

مشاركة العاملات برأيهن في كيفية العمل ونوع الانتاج :

ونلاحظ أيضا أن 100 ٪ من العاملات لا يطلب منهن رأيهن لا في كيفية العمل ولا في نوع الانتاج .

ان مشاركة العاملات في تسيير المعمل تعد مشاركة سلبية ولا يؤخذ برأيهن في اي مجال من مجالات نظام العمل داخل المؤسسة ، الشيء الذي يعبر عن خضوعهن التام للأوامر الفوقية التي تفرض عليهن من صاحب المعمل رغم أنهن المنتجات ، مهمتهن اذن تقتصر على الانتاج وتنفيذ الاوامر المعطاة . وهكذا تقع العاملات في انواع شتى من الاستيلاب ، بمعنى ان العاملات في هذه الحالة يصبحن عبيدا للمنتوج وللآلة ، وفي النهاية بضاعة يملكها صاحب المعمل بالاضافة الى الانتاج ، وذلك يسلبهن الحق في التصرف في العمل الذي يقمن به والمشاركة في اختيار كيفية العمل وأنواع الانتاج . ولكن ما دام ان هذه المنتوجات هي من اختيار طبقة معينة وأذواق معينة سواء كانت في الداخل أو في الخارج فان العاملات يعملن حسب هذه الاذواق وحسب هذه الاختيارات ، وبالتالي فان العلاقة الموجودة بين العاملات ورب المعمل هي علاقة سيد بمسود ومالك بمملوك حتى أنه لا توجد أي علاقة مباشرة مع رب المعمل ، بحيث لا يوجد لا تعاضدية ولا ممثلات يبلغن مطالب العاملات أو يقمن بوساطة بين العاملات ورب المعمل . ان عدم وجود ممثلات يدافعن عن مصالح العاملات بكيفية شمولية تزيد في توضيح الاستيلاب الذي تعيش فيه العاملات بالاضافة الى جهلهن بهذه التقنيات الدفاعية والضاغطة .

.موقف العاملات من الخلاف بين عاملة ورب المعمل

ونلاحظ انطلاقا من الاستقراء ان ١٠٠ ٪ من العاملات يتخذن موقف الحياء أثناء حدوث خلاف بين عاملة ورب المعمل. ان هذه الحالة تعبر عن القمع المطلق المفروض على العاملات ، لانه من المفروض أن تكون هناك مساندة العاملات ازميلتهن في العمل، ولكن خوفهن من العقوبات يدفعهن الى اتخاذ الحياء، وهذا يعبر أيضا عن عدم وجود تضامن بين العاملات واستسلامهن لهذا الواقع الذي يقوم على التسلط والسلطة المطلقة التي يمارسها عليهن رب العمل . ان عدم وجود وعي تضامني يفقدهن كل مواجهة فعالة ضد هذا القمع والوصاية المفروضة عليهن .

كما نجد انه لم يحدث أي اضراب في هذه المعامل ، وكما نعلم فان الاضراب وسيلة من الوسائل المشروعة قانونيا كطريقة للتعبير عن مطالب العمال ، الا ان هذه الوسيلة اصبحت غير ناجعة أمام وضع اقتصادي مضطرب، بحيث حتى لو وقع اضطراب في معمل ما ، فان رب المعمل يستطيع بسهولة أن يعوض جميع عماله أو عاملاته ما دام أن الجيش الاحتياطي من العاطلين والعاطلات متوفر وزائد عن الحاجة المطلوبة ، وبالتالي فان صاحب المعمل له الحرية التامة في طرد عاملة متى شاء وتعويضها بعاملة أخرى ، الا ان العاملات في هذا القطاع ، اذا لم يقمن بأي اضراب ، فان عدم وقوعه لا يقوم على هذا المفهوم وليس هذا هو المانع من حدوثه ، وانما جهل الاضراب كوسيلة دفاعية هو أساس عدم وقوع الاضرابات ، اذ عندما كنا نضع هذا السؤال كانت جل العاملات يسألن عن ما هو الاضراب ولماذا يكون الاضراب ؟ وعندما قدمت لهن بعض الشروح عن الاضراب وكيفيته والاهداف منه ، كانت أغلبية أجوبتهن بهذه العبارة « وشكون مشي يعطينا ناكلو » .

3 . 2 ـ المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للعينة :

السكن :

ان أزمة السكن التي تعاني منها البلاد حاليا لا بد وأن تكون لها انعكاسات على أفراد العينة وعلى كل الفئات ذات الدخل المحدود . فالعامل الفقير الذي لا يسمح له دخله الشهري بالادخار للاستثمار في القطاع العقاري ، يلجأ في الغالب الى كراء غرفة صغيرة مستقلة أو براكة لا تتوفر على التجهيزات التي يجب أن يتوفر عليها السكن مثل الماء والكهرباء وغيرهما . ولذلك فان جل أفراد العينة يسكنون في أحياء هامشية حيث ينخفض ثمن الكراء ارخص ، والاحياء التي تسكنها العاملات هي : بني مكادة ، فيلا هاريز ، العوامة، السواني، القصبة، ساحة الشيران ، مرشان ، بوخشخاش ، الشرف ، مانيبول ، حي بنيدر ، تسكن في الاحياء الثلاثة الاولى ٥١ عاملة ، وبقية العاملات في الاحياء الاخرى .

هذا التوضيح يؤكد ان جل العاملات يسكن في احياء هامشية كما قلنا ، وهذه الاحياء توجد بعيدة عن مقر عملهن ، مما يدفعهن الى القيام في الصباح الباكر للوصول الى المعمل قبل وقت الدخول ، وفي الغالب ما يستعملن القدمين كوسيلة للتنقل الى مكان العمل ، وعددهن 48 .

اما بقية العاملات فيذهبن في سيارة المعمل .

ونشير هنا الى ان جل العاملات اللواتي يستعملن سيارة العمل ، فانهن يسكن في احياء بعيدة جدا وخارجة عن المدينة كحي (بني مكادة) و (فيلا طارق) و (العوامة) . وهذه الاحياء من أشهر الاحياء الهامشية التي يسكنها أغلب المهاجرين ، يتكدسون في غرف مستقلة أو براكة أو في بعض المنازل التي بنيت من طرف الدولة في السنوات الاخيرة ووزعت على من استطاع من السكان ان يؤدي مقدارا من المال يتراوح ما بين 400 درهما و 500 درهما ، ونستنتج من الاستقراء أن :

- 58 ٪ من العاملات يسكن منزلا تقليديا .
- 8 ٪ يسكن حجرة مستقلة .
- 34 ٪ يسكن براكة .

ومن المعلوم ان هذه الانواع من السكن لا تتوفر على التجهيزات اللازمة لكل مسكن كالهواء والكهرباء والحمام وغيرها من التجهيزات التي يحتاج اليها الانسان يوميا . وهذا يعبر عن حالة هذه الفئة التي تعاني من أنواع شتى من المشاكل الفاتجة عن وضعها الاقتصادي الذي لا يسمح لها حتى بتوفير بعض المطالب الضرورية بحيث اننا نلاحظ من خلال الاستقراء ان 85 ٪ من العاملات لا يتوفر مسكنهن على الماء ، في حين نجد ان 83 ٪ منهن لا يتوفر على الكهرباء و 15 ٪ لا يتوفر على مرحاض ، و 20 ٪ منهن لا يتوفر على مطبخ .

كما ان ازمة السكن لا تظهر فقط على مستوى التجهيزات وانما كذلك بعدد الغرف التي توجد في كل منزل من منازل العاملات ، ونسبة الغرف تتضح مما يلي :

- 30 ٪ من العاملات يتوفرن على غرفة واحدة .
- 47 ٪ يتوفرن على غرفتين .
- 16 ٪ منهن يتوفرن على ثلاثة غرف
- 7 ٪ منهن يتوفرن على أربعة غرف .

ولكي نعرف هل تكفي هذه الغرف لعدد افراد اسر العاملات أم لا نلاحظ ان 48،35 ٪ من العاملات لهن من 0 الى 3 اخوة يسكن في غرفة واحدة ، و 48 ، 31 ٪ من العاملات لهن من 4 الى 7 اخوة يسكن في غرفة واحدة ، و 38 ، 13 ٪ لهن ما بين 8 و 11 من الاخوة يسكن أيضا في غرفة واحدة . كما

نجد ان نسبة 40،2 ٪ من العاملات لهن ما بين 4 و 7 اخوة يسكن في غرفتين في حين ان 40 ٪ من اللواتي لهن ما بين 8 و 11 من الاخوة يسكن في غرفتين .

وكيفما كان الحال ، فان هذه الوضعية ليست مختارة ولا ارادية وانما هي وضعية اضطر هؤلاء لان يكونوا عليها ، فمنهم من يسكنون بمقابل الاياجر ومنهم من استطاع ان يشتري براكة ، ومنهم من وزعت عليهم بعض المنازل التي بنتها الدولة مقابل قدر من المال ، بعد ان كانوا ضحايا فيضان نهر بقرب أحد الاحياء القصديرية كما يوضح ذلك كلام احدى العاملات في الاستمارة رقم (35) (مين فاض علينا الواد في بوخشخاش داونا للعوامة واعطاونا واحد البيت ، واللي مقدرش يخاص بقى تماك) . ومن ثم نلاحظ أن :

- 34 ٪ من العاملات يسكن في منازل ماجورة .
- 66 ٪ سكناهن ماك خاص .

وتجدر الاشارة هنا الى انه اذا كانت نسبة 66 ٪ من العاملات سكناهن ماك خاص ، فهذا راجع كما سبق الى البيوت التي وزعتها الدولة . او ان هذه المساكن هي عبارة عن براكات من الخشب والقصدير وبالتالي لا يجب ان تفاجئنا هذه النسبة من اللواتي لهن ماك خاص .

بالاضافة الى السكن كمشكل خاص يعاني منه هؤلاء ، نجد عدم التجهيزات الاخرى التي يجب ان تتوفر عليها الاحياء ، بحكم موقعه في هذه الاحياء لا تتوفر على الحد الادنى من الوسائل الضرورية كالمستشفى والمدرسة أو نادي الشباب وغيرها من المصالح الضرورية . وبالتالي فان المشاكل التي كانت تتعرض لها هذه الفئة في البادية ، والتي كانت سببا في هجرتها ما زالت تعترضها حتى وهي في المدينة .

ان عدم وجود مستشفى في هذه الاحياء ، يعني الاهمال التام ، والتجاهل التام لواقع واضح ، واقع تتفاحش فيه الامراض على اختلاف أشكالها لعدم العناية الصحية والنقص في التغذية وازدحام السكان في البيوت ، وعدم وجود مدرسة وناد يجعل من أبناء هذه الفئة المسحوقة عرضة للجهل وللانحرافات ، ولذلك فان هذه الاماكن هي عبارة عن مقر لعدد كبير من المجرمين والعاطلين ، اتخذوا الاجرام وسيلة لطلب الخبز ما دام المجتمع قد نزع منهم كل وسيلة شريفة للوصول الى ذلك ، كما ان اكبر نسبة من المرض توجد في هذه الاحياء وكثيرا ما نصادف سكانها واقفين في أبواب المستشفيات العمومية بعد حصولهم على ورقة من « المقدم » وعلى « شهادة الضعفية » ليذهبوا الى مستشفى بعيد عن حيهم بكثير ، ان 23 ٪ من العاملات يوجد مستشفى في حيهن ، في حين أن 77 ٪ لا يتوفرن عليه .

كما ان نسبة اللواتي توجد مدرسة في حيهن لا تزيد بكثير عن نسبة

اللواتي يوجد مستشفى في حيهن . اذ ان 27 ٪ من العاملات توجد مدرسة في حيهن ، في حين ان 73 ٪ لا توجد مدرسة في حيهن . ومن الملاحظ ان عدم وجود مدارس في هذه الاحياء عامل من العوامل التي تفسر النسبة المنخفضة من عدد اخوة العاملات المتمدرسين . ويمكن ان نستنتج من الاستقراء ان 17 ٪ من العاملات لهن اخوة أو أخوات يدرسون ، في حين ان 83 ٪ لا يدرس اخوتهن ونشير هنا الى ان هذا النقص في نسبة التمدرس في صفوف أبناء هذه الطبقة لا يعود فقط الى عدم وجود مدارس وانما ايضا الى الفقر ، الشيء الذي يدفع بهذه العائلات الى عدم ادخال ابنائها للمدرسة بل يرسلونهم للعمل لمساعدتهم على اعباء الحياة .

الدخل والنفقات :

ان الدخل والنفقات عنصران أساسيان في معرفة الوضع والمستوى الاقتصاديين لامة من الامم او لطبقة من طبقات المجتمع ، ولذلك نرى ان اهم الكتب التي اتخذت التخلف موضوعا لها قد أعطت اهمية قصوى للدخل والنفقات كوسيلة من وسائل تعليل التخلف وآلياته ، حتى أصبحنا نرى التخلف يساوي انخفاض الدخل الفردي . وهذه المعادلة ، اذا كان لها نصيب من الصلاحية ، اعظمها غير صالح بل هي عبارة عن تغميض لمفهوم التخلف ، اذ ترى الاشياء من زاوية واحدة وهي الزاوية الاقتصادية الضيقة ، ان انخفاض الدخل الفردي لا يمكن أخذه بصفة ميكانيكية كمقياس للتخلف أو للتقدم ، اذ حتى في الدول المتخلفة نفسها هناك طبقة لها من الدخل ما يساوي الدخل في الدول المتقدمة نفسها ، وهذا يعني ان الامر لا ينطوي على انخفاض الدخل الفردي ، وانما كذلك على كيفية توزيع الثروات على مجموع أفراد المجتمع ، ان التوزيع غير العادل هو الذي يخول لطبقة أن يكون لها دخل ونفقات واسعة ، وطبقات أخرى لها الحد الادنى من الدخل ، ومن الطبيعي انه كلما كان الدخل ضئيلا كلما كانت النفقات بسيطة ، وكلما كانت النفقات بسيطة كلما كان الحرمان من الحاجيات الضرورية .

وبما ان جل هذه الطبقة حظها ضئيل جدا ، فاننا نجدها تعاني من ويلا تالفقر مما يدفع ببناتها الى العمل ، والاستقراء يدلنا على ما يلي :

- 75 ٪ من العاملات خرجن الى العمل بسبب الفقر .
- 12 ٪ بسبب الانقطاع عن الدراسة .
- 13 ٪ خرجن الى العمل رغبة منهن .

ونشير هنا الى ان اغلب العاملات لهن أخوات يعملن معهن في نفس المعمل او في معامل أخرى ، وبالتالي لا نجد في الاسرة فردا واحدا يعمل وانما عدة افراد ، وخاصة البنات للتعاون على تكاليف الحياة ، وهذا يفسر ايضا

انخفاض عدد المتمدرسين في هذه العائلات ، ولكن رغم اننا نجد عدة اخوات يعملن فان مدخولهن الاسبوعي لا يكفي لسد حاجيات أسرهن ، وخاصة بعد الارتفاع الهائل في الاثمان خلال السنوات الاخيرة ، بالاضافة الى ان جل هذه العاملات ينتمين الى عائلات فقيرة تتجه شيئا فشيئا الى تشكيل عائلات ندوية تتكون من الاب والام والابناء وقليلا ما تسكن مع عائلات العاملات الجدة او الجد او الخالة المطلقة ، لان وضعهن الاقتصادي فرض عليهن هذا التغيير الجذري في حجم العائلة والقضاء على العائلة في شكلها القروي ، وكثيرا ما نجد ان هذه العائلات تضطر الى الاقتراض من الجيران أو من دكان في انتظار نهاية الاسبوع ان 63 ٪ من العاملات، تضطر عائلاتهن الى الاقتراض في حين ان 37 ٪ منهن لا تضطر عائلاتهن الى ذلك . ومن الملاحظ ان أغلب هذه العائلات تعتمد في الاقتراض على الدكان الذي تأخذ منه حاجاتها الغذائية مثل « الدقيق » و « السكر » و « الشاي » و « الزيت » ، أي المواد الضرورية التي تعتمد عليها هذه الطبقة . ومن المعلوم انه كلما كان الدخل ضئيلا كلما استحوذت النفقات على الغذاء والمواد الاستهلاكية بحيث نجد احدى العاملات تؤكد ذلك بقولها «من كان نشبر السيمانا ،كنعطوها للبقال، وكنبقاو بلاش». وهكذا يتم اهمال الحاجيات الاخرى من تعليم وتطبيب وملبس . والاستقراء الذي قمنا بـه يبيـن :

- ان 5 ٪ من العاملات لا يشترين ولو لباسا واحدا في السنة .
- 61 ٪ منهن يشترين لباسا واحـدا .
- 19 ٪ يشترين لباسين .
- 15 ٪ يشترين ثلاثة ملابس .

وقد وجد بالنسبة للفئة الاولى انها لا تشتري أي لباس في السنة وهي تعتمد في ذلك على ما يعطى لها من لباس قديم من طرف الجيران وبعض معارف الام أو الاب أو من طرف أخت تكبرها سنا وأصبحت ملابسها صغيرة عنها .

اما باقي الفئات فان جلهن يشترين ملابسهن من المدينة القديمة وخاصة من المكان الذي تباع فيه الملابس المستعملة ، الذي يطلق عليـه « اقلـب شقلب » . المكان الذي يقصده جل الفقراء . وهو وضع اصبح الاحساس به جليا ، حتى ان ادخال الرأس في الرمل ، هروبا منه ، اصبحت عملية لا تجدي، لان الكل اصبح يرفض هذا الوضع للتناقض الحاد الذي يزيد من حدة الرفض وعدم الرضى ، ان 86 ٪ من العاملات غير راضيات على وضعيتهن ، في حيـن نجد فقط 14 ٪ راضيات على هذه الوضعية .

ان عدم رضى هذه الفئات عن وضعيتهن يرجع الى اليـاس المستمـر وانقراض الامل في تحسين وضعيتهن عبر الزمن لان اوضاعهن بدلا مـن ان

تتحسن اصبحت تتفاحش أكثر فأكثر لضخامة المجهود وتزايد الاثمان وارتفاعها عبر الزمن وخاصة في المواد الضرورية التي تحتاجها هذه الفئة . وقد اجابت 23 ٪ من العاملات بأن وضعيتهن تتحسن ، في حين ان 77 ٪ منهن رأين ان وضعيتهن تتفاحش .

وامام ظروف العمل القاسية التي توجد فيها العاملة ، نجد ايضا مشاكل أخرى تعترض طريقها وتشمل عائلتها ، وبالطبع فان هذه المشاكل هي نتاج للاوضاع العامة ، والمحيط الذي تنتمي اليه هذه الفئات ، ذلك المحيط المنسي الذي يبعث على الاحساس بالاحباط والامراض النفسية والاستسلام التام . ان هذه الحالة النفسية يمكن استنتاجها بسهولة من خلال الاغاني التي كانت ترددها العاملات بكثرة في كل معمل قمنا بزيارته ، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال هذه الاغنية التي كنا نسمعها بكثرة :

انا ، انا ، انا حتى طبيب ماداواني
الناس كلها مزيان وانا صفرة ومدبالة
يما وقليبا ارضي علي مانتبكيشي
هذا المكتاب د الله وانا مبيديش
ما تخمم ، ما دمم اللي عند الله زاه مزمم .

ان الانسان امام القهر غالبا ما يعود الى القدر يسلم له امره عندما لا يجد القوة لازالة ذلك القهر ، ويرده الى الله أو الى الحظ ، وينسى انه مستغل ، عملا بالمقولة « المومن مصاب » وهكذا تعود اليه الطمانينة وراحة البال ويقبل أوضاعه كيفما كانت ، ويظن ان ذلك هو الواقع ، الا انه في الحقيقة يكون بعيدا عن الواقع ، في قمة الاستيلاب .

4ـ اهتمامات وتطلعات العينة

4 . 1 ـ المواقف :

ان اتخاذ موقف معين من قضية ما يكون نابعا من الاحساس الذي يحس به الانسان تجاه هذه القضية أو تلك ، ويكون مبنيا على ايمان خاص يعزز ذلك الموقف ، حتى يمكن ان يكون له تبرير وأسباب ، ولذلك اعتمدنا في هذا الفصل وضع بعض الاسئلة تتعلق بموقف العاملات من بعض القضايا ، وحاولنا ان تكون هذه القضايا نابعة من حياتهن الخاصة سواء كانت شعورية أو غير شعورية لكشف الغطاء عن بعض الجوانب التي تتعلق بميولهن واهتماماتهن وتطلعاتهن .

فبالنسبة للعمل وجدنا ان 34 ٪ من العاملات راضيات عن عملهن في حين ان 66 ٪ منهن غير راضيات .

ونشير هنا الى ان رضى 34 ٪ من العاملات على عملهن يعود الى

اضطرارهن لقبول هذا العمل ، لان اغلبهن أجبن بأنهن مضطرات لقبول هذا العمل ، فليس هناك عمل آخر يمكنهن اللجوء اليه ، ولذلك فالرضى على العمل بالنسبة لهذه الفئة لا يعتبر قبولا وانما مجرد منفذ للحصول على لقمة العيش .

ان عدم رضى العاملات على عملهن يرجع الى قساوة هذا العمل ، ولكثرة الحوادث التي تحدث فيه ، بالاضافة الى بساطة الاجر ، وهذا ما يوضحه قول احدى العاملات « الخدمة صعيبة وكتقطعوا يدينا بزاف وبلا فايدة » .

كما أنه وجد انه زيادة على العمل اليومي خلال الاسبوع فان العاملات لا يستفدن من يوم العطلة الاسبوعي لاخذ قسط من الراحة ، بل نجد ان اغلبهن يمكثن في المنزل للقيام بأشغال البيت ، وبالتالي فان أيامهن كلها عمل وتعب الشيء الذي يبعث على القنوط ويدخل في نفوسهن الملل ، وهكذا نجد :

- 5 ٪ من العاملات يخرجن مع صديقاتهن .
- 0 ٪ يخرجن مع صديق .
- 3 ٪ يخرجن وحدهن .
- 92 ٪ منهن يقمن بأشغال البيت .

ان هذه الحالة التي تعيش عليها العاملة تحرمها من كل الوسائل الترفيهية التي يستفيد منها الانسان ايام العطلة ليستريح ويأخذ نفسا آخر يساعده على تحمل العمل خلال أيام الاسبوع اذ نجد ان نسبة قليلة من العاملات يذهبن مثلا الى السينما لا تتعدى 4 ٪ .

ان عدم الذهاب الى السينما لا يرجع فقط الى بقاء العاملات في المنزل يوم العطلة الاسبوعية للقيام بأشغال البيت ، وانما يرجع أيضا الى عدم الامكانيات المادية التي لا تسمح لهن بذلك ، بالاضافة الى بعد الاحياء التي يسكن فيها . ولذلك وجد ان بعض العاملات لا يعرفن ما هي السينما . بمعنى أنهن لم يدخلن قط وذلك ما توضحه احدى العاملات في قولها « ما كنعرفش حتى فين جات » .

اما النسبة الضئيلة التي تذهب الى السينما ، فالافلام التي تشاهدها افلام عربية ، تنطبق مع شعور المراهقات بموضوعاتها الغرامية ومآسي العشاق الشيء الذي يجلب هذه الفئات من الفتيات الصغار ، ويجعلهن يسبحن في عالم الخيال والمآسي الوهمية ويبعدهن عن واقعهن الحقيقي بمشاكله ومآسيه ، ويجعل من الحب والغرام مشكلتهن الاساسية مشكل الانسانية جمعاء وموضوع الساعة .

ورغم هذه الظروف التي توجد عليها العاملات سواء في عملهن أو في منازلهن فانهن يرفضن العمل كخادمات في المنازل ، وقد اصبح هذا الموضوع يأخذ باهتمام الكثير من العائلات وخاصة منها التي توجد فيها المرأة تقوم بعمل

خارج البيت ، حيث يمكن ان نتكلم عن « أزمة الخادمات » وبالفعل فان اغلب أفراد هذه العينة رفضن العمل في المنازل .

ان 7 ٪ من العاملات يفضلن العمل في المنازل كخادمات في حين ان 93 ٪ يرفضن ذلك . ان رفض العاملات العمل كخادمات يرجع أساسا الى عوامل نفسية محضة ، وهي الحرية النسبية التي يشعرن بها داخل المعمل ، وكثرة عددهن يسمح لهن بالحديث والغناء وخلق جو من الطمانينة ، بخلاف المنزل حيث يفقدن ذلك الجو ، بالاضافة الى الضغط الذي يمكن أن تفرضه صاحبة البيت عليهن ، وهذا لا يعني أن الضغوط داخل المعمل لا توجد وانما هذه الضغوط تولد احساسا جماعيا ، غير شعوري بخلاف المنزل الذي غالبا ما تكون فيه هذه الضغوط موجهة توجيها مباشرا تحس به العاملة بصفة منفردة.

الا انه اذا كان موقف العاملات من العمل كخادمات هو الرفض ، فان موقفهن في الاختيار بين العمل والعودة الى المدرسة ، على العكس ، اذ ان اغلبهن اخترن العودة الى المدرسة ، بل ان لهن رغبة أكيدة وحسرة وأسفا على عدم دخولهن الى المدارس أو على انقطاعن عنها ، وفي هذا الصدد نلاحظ ان 22 ٪ من العاملات اخترن العمل بينما 73 ٪ اخترن العودة الى المدرسة في حين ان 5 ٪ منهن لم يكن لهن راي في الاختيار .

ان اختيار العاملات للعودة الى المدرسة هو شعور ضمني بأن الدراسة هي الوسيلة الوحيدة لضمان مستوى معين من العيش ومن السعادة ، وبدون ذلك لا يمكن باي حال من الاحوال ان تتحسن أحوالهن ، وبالطبع فان هذا الشعور نابع من الاهمية التي يعطيها المجتمع لبعض القيم والوسائل التي يخولها للوصول الى هذه القيم والاهداف ، ومن هنا كانت رغبتهن في الدراسة، وذلك ما يوضحه قول احدى العاملات « مصاب اذا كنا جبرنا شكون يقرينا » اما اللواتي اخترن العمل فاغلبهن تتراوح أعمارهن ما بين سبعة عشر وعشرين سنة ، ولذلك فان هذا السن جعلهن يشعرن بفوات الآوان وان عمرهن لا يسمح لهن بالعودة الى الدراسة .

4 . 2 ـ التطلعات :

ان تطلعات الانسان نحو المستقبل ، او تطلعاته الى اهداف يسعى الى الوصول اليها ، هي المغزى الحقيقي والسر الدائم الذي يجعل للحياة معنى ويعطيها الحق لان تعاش ، الا ان هذه التطلعات لا بد وان تعتمد على وسائل يتوفر عليها الانسان لتحقيق ذلك ، بمعنى ان هذه التطلعات التي تعبر عن آمال وأهداف الافراد لا يمكن ان تكون خارجة عن واقعهم الماضي والحاضر ، فانطلاقا من الظروف الماضية ومعطيات الحاضر تتجلى طريق المستقبل وتبرز الاهداف التي يمكن تحقيقها والاهداف التي لا يمكن ادراكها ، وهذا ما نراه

جليا بالنسبة لعاملاتنا . أن أوضاعهن الحالية تجعلهن عاجزات عن التنبؤ بمستقبلهن ، وضآلة وسائلهن تفرض عليهن النظر الى ذواتهن أو النظر الى الاسفل عوضا ان ينظرن الى الافق ، وبالتالي اصبحت مطالبهن محدودة وتطلعاتهن غامضة فسلمن نفوسهن للقدر ومشيئته ليفعل بهن ما يشاء مادمن مكبلات بقيود الاستغلال والحرمان والقمع ، ولم يبق لهن الا الخضوع لاحلام اليقظة . فاذا نظرنا الى اختيارهن لمكان سكناهن مثلا في المستقبل في حالة توفر الامكانيات ، نجد ان اغلبهن يخترن السكنى في المدينة القديمة أو البقاء حيث هن ، ومن الاستقراء نلاحظ ان 47 ٪ من العاملات يفضلن البقاء في نفس الحي الذي يسكن فيه حتى ولو توفرت لهن الامكانيات المادية، بينما نجد 15٪ منهن يفضلن السكن في المدينة القديمة ، في حين أن 2 ٪ فقط منهن يفضلنه في حي راق .

كما ان اختيار وضعية الزوج الذي يردن الزواج منه كان اختيارا متواضعا ، اذ كانت الاختيارات تتأرجح بين وضعية الزوج الفقير ووضعية الزوج المتوسط والجواب بلا ادري .

- 3 ٪ من العاملات يردن الزواج بزوج غني
- 27 ٪ يردن الزواج بفقير .
- 30 ٪ يردن الزواج بزوج وضعيته متوسطة
- 40 ٪ ليس لهن اختيار .

ان هذا السؤال كان أصعب الاسئلة التي وجدت فيها نوعا من الاحراج وعدم القبول ، ولذلك نلاحظ ان اكبر نسبة من العاملات كانت اجابتهن « بلا ادري » ، وقد لوحظ ان مسالة الزواج ما زالت تعتبر كلمة مخجلة ، وبالتالي كانت العاملات يضحكن ويدرن وجوههن خجلا ، بالاضافة الى ذلك لوحظ أيضا ان مسالة الزواج لا توجد بأيدي هؤلاء الفتيات وانما في أيدي الآباء ، فالعائلة هي التي يمكنها أن تزوج الفتاة لمن شاءت من دون استشارتها .

ونجد أيضا ما يؤكد غموض تطلعات العاملات في السؤال الذي يتعلق بما تفضله العاملة لابنتها في المستقبل وكذلك في السؤال الذي يتعلق بأمنيتها هي والتي تريد تحقيقها .

فبالنسبة للسؤال الاول نلاحظ أن :

- 3 ٪ من العاملات يفضلن أن تكون بناتهن عاملات بالزرابي .
- 43 ٪ يفضلن أن تتابع بناتهن الدراسة .
- 52 ٪ أجبن بلا أدري .

اما بالنسبة للسؤال الذي يتعلق بأماني العاملات فاننا نلاحظ هنا ما يلي

- 26 ٪ من العاملات أمنيتهن ان يصبحن معلمات
- 18 ٪ خياطات
- 56 ٪ أجبن بلا أدري .

ان الجزء المتعلق بتطلعات العينة كان أضعف جانب من حيث النتائج التي توصل اليها البحث ، وهذا ما يزيد في التأكيد والالحاح بوجوب القيام ببحث يهتم بالجانب النفسي والمعاناة النفسية التي تستحوذ على مجمل عواطفهن ، وهنا نشير وننبه الى أهمية الاحساس بالاحباط عند العاملات وفقدان الامل ، فحتى اللواتي استطعن الاجابة عن هذه الاسئلة والتعبير عن أمانيهن ، كانت الاجابات وهذا التعبير عبارة عن قول أي شيء والهروب من السؤال ، وذلك ما نستنتجه من خلال السؤال الاخير من الاستمارة والذي يتعلق بهل ستحقق أمانيهن أم لا في المستقبل اذ كانت نسبة الأجوبة بلا أدري هي الاجوبة الطاغية ، ويتضح ذلك مما يلي :

- 19 ٪ من العاملات اللواتي لهن أمنية ويردن تحقيقها يعتقدن في أنها ستتحقق في المستقبل .
- 9 ٪ منهن أجبن بأن أمنيتهن سوف لا تتحقق .
- 72 ٪ أجبن بلا أدري وهذه النسبة تشكل اللواتي ليست لهن أي أمنية، بالاضافة الى اللواتي لا يعرفن هل ستحقق أمنيتهن أم لا .

ان انعدام الرؤية الواضحة للمستقبل هي الصبغة المهيمنة على أفراد العينة .

٤ ـ وأخيرا :

لقد كان هدف الدراسة هو الوصول الى اظهار بعض الجوانب التي تحيط بالفتاة العاملة واعطاء صورة حية مما تعانيه من مشاكل متعددة ، سواء في العمل وظروفه أو خارجه ، في المنزل أو في الحي الذي تسكنه ، وقد حاولنا أن نربط الاسباب بمسبباتها ايمانا منا بأنه كلما عرفت الاسباب ، عرفت الحلول كيفما كانت هذه الحلول ، تدريجية أو فورية .

ان المهم هو بناء الانسان واعطاؤه الفرصة لكي يعبر عن قدراته وطاقاته لخلق مجتمع جديد لا يومن الا بالعمل في سبيل بناء مغرب جديد يقوم على العلم وطموحات الانسان ، فالآلات المستوردة لا تخلق حضارة ، ولا أمة ، انما الانسان هو الذي يخلق الاشياء ، وكما يقول المثل الصيني « اذا كانت لك مشاريع سنة واحدة فازرع البذور ، واذا كانت لك مشاريع قرن فعلم الشعب » .

هـــوامـــش :

(1) مجلة الصناعة التقليدية ـ المندوبية الاقليمية للصناعة التقليدية بطنجة .
(2) بقايا الخيوط التي تبقى معلقة بالزربية .
(3) جريدة الحرية ع. 17 ـ 1 ـ 1978 ص، 5 .
(4) كتـاب التصميـم الخمـاسـي .
(5) مجلة الصناعـة التقليـديـة ص. 57 .
(6) نفـس المـرجـع .
(7) التصميـم الخمـاسـي .
(8) جـريـدة الحـريـة ص. 5 .
(9) المـرجـع نفسـه .
(10) مدير الصناعة التقليدية بالربـاط .
(11) BESM vol. XXII, n° 79 et 76 Mars-Janvier 1958 p. 199.
(12 الاستاذة خديجة المسدالي (مشكلة البغاء في المغرب في الوقت الحاضر) رسالة لنيـل دبلوم الدراسات العليا في علم الاجتماع ص. 3 . كلية الاداب 1974 .
(13) المرجع نفسه ـ (14) المرجع نفسه ، ص. 5 .
(15) دروس في القانون الاجتماعي (موسى عبود ، ص. 53) .
(16) نقصد بقرية مجاورة التي لا تبعد عن المدينة باكثر من 15 كلم .

« شؤون فلسطينية »

مجلة شهرية فكرية لمعالجـة أحداث القضيـة الفلسطينيـة وشؤونها المختلفة ، تصدر عن مركـز الابحـاث في منظمـة التحـريـر الفلسطينيـة

سعر العدد بالمغرب : 9 دراهم

المراسلا يبعث بها الى العنوان التالي :
بناية الدكتور راجي نصر ، شارع كولومباني (متفرع مـن السادات رأس بيروت . ص. ب. 1691) ، بيروت ، لبنان .